المؤتمر العلمي الدولي المحكّم منظمات الأعمال -الفرص والتحديات والتطلعات
The International Conference on Business Organizations: opportunities, challenges, and horizons (ICBO2015)
ISSN: 2392-5272

"الائتمان المصرفي الاستهلاكي في فلسطين: الواقع، المخاطر، والآثار المترتبة عليه"

إعداد
أ.د. ذياب جرار
أستاذ العلوم الإدارية جامعة القدس المفتوحة – فرع رام الله والبيرة
بريد إلكتروني: tjarrar@qou.edu
Jdiab20052006@yahoo.com
خلوي: ٠٠٩٧٢٥٩٩٨١٩٤٣٤

توطئة

لقد أضحت مشكلة الائتمان الاستهلاكي ككرة الثلج التي تتدحرج في المجتمع الفلسطيني منذ ما يقارب العشرة سنوات حتى أصبحت اليوم واقعاً مريراً يعانيه أكثر من ٢٥٠ ألف مقترض منهم ٩٤ ألف موظف حكومي يشكلون ٤٧% من إجمالي موظفي القطاع العام الفلسطيني، حيث تشكل قروضهم ١٧% وتقدر قيمتها المالية حوالي ٨٠٠ مليون دولار من إجمالي القروض في الجهاز المصرفي الفلسطيني(الحياة الجديدة، العدد ٦٣٩٢، ٢٠ آب، ٢٠١٣). وإذا افترضنا أن كل مقترض فلسطيني يعيل خمسة أفراد من الأسرة، يصبح المعنيون من تلك القروض حوالي ١,٢٥٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني أي أن أكثر من ٢٥% من الفلسطينيين يعانون هذه المعضلة، فكيف يمكن السكون عنها وهي بهذا الحجم وأكبر منه. في الواقع، لقد أثار توسع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في منح الائتمانات الاستهلاكية للأفراد لأغراض شراء السلع المعمرة والشقق السكنية والسيارات والأثاث والأدوات الكهربائية والالكترونية والتعليم والزواج والعلاج وغيرها مخاوف من تعثر المقترضين وما ينجم عن ذلك من مشكلات للجهاز المصرفي وللمقترضين أنفسهم، وارتبطت هذه المخاوف بواقع أن معظم المقترضين هم من موظفي السلطة الفلسطينية ، التي تعاني عجزاً كبيراً في موازنتها ومن عدم الاستقرار في تحويل إسرائيل لإيرادات السلطة من الضرائب والجمارك التي تجبى من خلالها وفق اتفاق باريس الاقتصادي، إضافة إلى تراجع الدعم الخارجي للموازنة العامة من الدول المانحة. وهناك من أشار إلى أن هناك مؤامرة مدبرة لإغراق الإنسان الفلسطيني بالديون لزيادة متاعبه وإنهاكه وحرف البوصلة عن الموضوع السياسي وما يسببه ذلك من انعكاسات سلبية على الأوضاع النفسية للأسر الفلسطينية وعلى العلاقات الاجتماعية وغيرها. ويرى البعض أن التوسع في الائتمان الاستهلاكي يؤدي إلى ترسيخ نمط استهلاكي غير مرغوب خصوصاً في ظل ظروف الاحتلال التي يعيشها المواطنون في فلسطين. كما أن الائتمان الاستهلاكي يكون في الغالب على حساب الائتمان الاستثماري الذي فيه أصول وإنتاج ونمو واستدامة في النمو وقابلية للربح. وعليه، تأتي هذه الورقة للإجابة عن تلك التساؤلات بالإضافة إلى الوقوف على حجم الائتمان الاستهلاكي والبحث في أخطاره المحتملة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية للمواطن الفلسطيني.

الإشكالية التي تعالجها الورقة

تشير الإحصاءات إلى أن أعداد المصارف في الأراضي الفلسطينية قد ازدادت وتعاظمت لتصل إلى ١٧ مصرفاً، ٧ منها مصارف محلية و١٠ مصارف وافدة، وأما عدد فروع المصارف، فقد وصل إلى ٢٤٥ فرع ، كما وصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى ٤٩٤ جهاز، و ١٣٥,٧٥٥ بطاقة ATM و٦٢.٦٣٦ بطاقة ائتمان وحوالي ٤١٦,٩٠١ بطاقة خصم مباشر Debt card.

كما تشير البيانات إلى أن ودائع الجمهور الفلسطيني في المصارف قد قفزت من ٥,٨٤٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ٧,٤٨٤ مليون في العام ٢٠١٢ ثم إلى ٨,٣٠٣ مليون في العام ٢٠١٣ ووصلت إلى ٨,٤٥٤ مليون في الربع الأول من العام ٢٠١٤ (المراقب الاقتصادي، ٢٠١٤).

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التوظيفات الخارجية بلغت ٦٥% في العام ٢٠٠٤، في حين لم يصل حجم التوظيفات المحلية إلى ٢٥%، ونتيجة لسياسات سلطة النقد الفلسطينية والتي تمحورت حول تحفيز الجهاز المصرفي على تعزيز توظيفاته المحلية، انخفضت نسبة التوظيفات الخارجية من إجمالي الودائع إلى حوالي ٣٨% في العام ٢٠١٣ وإلى ٣٦.٨٥% في الربع الأول من العام ٢٠١٤، بينما ازدادت حجم التوظفيات المحلية إلى ٥٦%. كما ازدادت حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف من ٧٦٦.٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ٢,٢١٤ مليون في العام ٢٠١٢ ثم إلى ٣,٢٠٧ مليون في العام ٢٠١٣ ووصلت إلى ٣,٤٤٢ مليون في الربع الأول من العام ٢٠١٤. وكما أشارت البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى تزايد حجم

ISSN: 2392-5272

الائتمان الاستهلاكي من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٤٣% في الربع الأول من العام ٢٠١٤ (سلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات الربع الأول، ٢٠١٤). وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الاستهلاكي يشمل تمويل شراء السلع والخدمات غير الإنتاجية، وحسب (wa, 2005) يتضمن الائتمان الاستهلاكي جميع السلع والخدمات الاستهلاكية بما فيها: السلع المعمرة، الأثاث المنزلي، السكن، السيارات، السياحة، العلاج الصحي والتعليم والزواج وغيرها. وعليه، تحاول الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي **"ما واقع الائتمان الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية، وما مخاطره وما الآثار المترتبة عليه.؟** . ويشتق من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما حجم الائتمان الاستهلاكي الذي تقدمه المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
- ما أثر الائتمان الاستهلاكي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أهمها: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الرقم القياسي للأسعار، معدلات البطالة، معدلات الفقر، وعدد حالات الزواج في الأراضي الفلسطينية.
- ما نسبة التعثر في الائتمان الاستهلاكي الذي تقدمه المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.
- ما دور سلطة النقد الفلسطينية في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة التوسع في الائتمان الاستهلاكي ، وما هي السياسات التي يمكن العمل عليها لتعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية للائتمان بوجه عام والائتمان الاستهلاكي بوجه خاص.

أهداف الورقة البحثية

تهدف الورقة البحثية إلى تحقيق الآتية:

١. التعرف إلى حجم الائتمان الاستهلاكي الذي تقدمه المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى المستفيدين.
٢. التعرف إلى نسب التعثر في الائتمان الاستهلاكي وسبل معالجته.
٣. قياس أثر الائتمان الاستهلاكي على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمقترض الفلسطيني.
٤. التعرف إلى دور سلطة النقد الفلسطينية في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية من جراء التوسع في الائتمان الاستهلاكي.

أهمية الورقة البحثية

تكمن أهمية الورقة في أنها جاءت لتعالج ظاهرة تؤرق شرائح واسعة من الأفراد في المجتمع الفلسطيني وهم الموظفين في القطاعين العام والخاص، وخاصة أننا أمام اقتصاد ناشئ وغير مستقر يعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية الشحيحة وغير المنتظمة أحياناً بالإضافة إلى حجب إسرائيل للتحويلات المالية المتأتية من الإيرادات الضريبية والجمركية التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية وفق نصوص اتفاق باريس الاقتصادي. كل ذلك بالإضافة إلى ضعف إيرادات السلطة الفلسطينية الأمر الذي أثّر بشكل كبير على انتظام دفع رواتب موظفي القطاع العام أحياناً وتأخرها أحياناً أخرى مما وضع الموظفين - كونهم المستفيد الأكبر من الائتمان الاستهلاكي - تحت طائلة إرهاصات المصارف وإجراءاتها الصارمة أحيانا.

كما تكمن أهمية الورقة في أنها جاءت لتقدم تحليلاً اقتصادياً واجتماعيا لسلوك التمويل الاستهلاكي في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من استحواذ القطاع المصرفي الفلسطيني على العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة، إلا أنه لا زال هناك فجوة بحثية كبيرة في تحليل دور الحكومة الفلسطينية في دراسة ظاهرة التوسع في الائتمان الاستهلاكي تمهيداً لمحاولة التقليل من مخاطره على المقترض الفلسطيني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وعلى المصارف كذلك.

وتتجلى أهمية الورقة كذلك كون الاقتصاد الفلسطيني يتصف بارتفاع نسب التوظيف في القطاع العام، حيث شكلت نسبة العاملين في القطاع العام في العام ٢٠١٣ والربع الأول من العام ٢٠١٤ حوالي ٢٣% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٤، مسح القوى العاملة، ٢٠١٢ – ٢٠١٤)، وتشير الإحصاءات إلى أن موظفي القطاع العام هم أكثر الشرائح إقبالا على الائتمان الاستهلاكي، حيث وصل عدد موظفي القطاع العام الحاصلين على قروض مصرفية استهلاكية في بداية العام ٢٠١٣ حوالي ٩٣,٧٣١ موظفاً (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣ ب). لذلك، هناك علاقة مباشرة بين حالة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وبين المخاطر المحتملة على محفظة الائتمان على وجه العموم والائتمان الاستهلاكي على وجه الخصوص. لهذا، فإن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تغطية التزاماتها المالية سيكون سبباً في خلق انعكاسات سلبية على البنية الائتمانية للجهاز المصرفي سواء كان ائتمان استثماري أو استهلاكي، لهذا كله ظهرت أهمية دراسة الظاهرة بهدف وضع توصيات قد تسهم في الحد من مخاطرها ومعالجة أثارها السلبية.

ISSN: 2392-5272

المنهجية المعتمدة في الورقة البحثية

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة قيد الدراسة. من خلال المنهج الوصفي، تم وصف البيانات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية بوجه عام والائتمان الاستهلاكي بوجه خاص عبر سلسلة زمنية تمتد من العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١٣، وتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة العلاقات السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة وبالتحديد قياس أثر الائتمان الاستهلاكي على بعض المؤشرات الاقتصادية وأهمها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات البطالة والفقر وعدد حالات الزواج في المجتمع الفلسطيني. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الورقة البحثية على البيانات الثانوية المنشورة والمتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومراكز الأبحاث المختلفة للفترة الزمنية قيد الدراسة.

أدبيات الورقة البحثية

أولاً: التمويل المصرفي الاستهلاكي: الماهية والآثار المترتبة عليه:

في الواقع ، يُعد التمويل من أهم الوظائف الرئيسة التي يقوم بها الجهاز المصرفي في أي دولة، حيث يهدف التمويل إلى سد العجز التمويلي لأي مشروع. كما تقدم المصارف التسهيلات الائتمانية اللازمة للأفراد المستهلكين الراغبين في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة الكهربائية والالكترونية والسيارات والشقق السكنية والعلاج والتعليم والزواج وغيرها. وغالبا ما يتم تمويل الاستهلاك من خلال ثلاثة أساليب هي: **ائتمان الحساب المفتوح ، الائتمان النقدي ، والائتمان العرفي**. ويتضمن **ائتمان الحساب المفتوح** ، استخدام الائتمان بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة. واحد المفاهيم الأساسية لهذا الائتمان، أن تتم الموافقة على منح الائتمان ومبلغه قبل بروز الحاجة إلى الإنفاق الاستهلاكي. ويستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما انه لا يتجاوز حد الائتمان المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق. وقد صمم هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات الصغيرة مثل شراء الملابس والبنزين وغيرها، إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين استخدام هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات مالية كبيرة.أما **الائتمان النقدي**، فيتم الحصول عليه من خلال عقود الاقتراض، ويحصل المقترض فيه على المبلغ نقدا وقد يستخدم القرض لسداد قرض آخر أو لشراء السلع والخدمات. وبخصوص **الائتمان العرفي**، فانه يتميز أن الممّول لا ينتمي إلى المؤسسات المالية ويتم أجراء العملية التمويلية دون وجود إجراءات أو أوراق رسمية تحكمها كما قد يكون القرض في الائتمان العرفي دون مقابل مادي .وهناك أربعة أنواع من الائتمان العرفي، هي: الإقراض المباشر بواسطة الأفراد والمؤسسات ذات الفائض النقدي المؤقت(التمويل المتقطع)، والإقراض بواسطة الأفراد آو المؤسسات المتخصصة في الإقراض(التمويل المتحد)، والإقراض بواسطة الأفراد من غير العاملين في قطاع الائتمان(التمويل المترابط) ، والتمويل الجماعي. وفي هذا الإطار ، تعمل المصارف على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات والحكومات لتقوم بضخها في القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تقوية الاقتصاد وتعزيز نموه وتطوره وخلق استدامة في النمو الاقتصادي في الدول. في الحقيقة، إن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد بشكل كبير على مدى كفاءة القطاع المصرفي في أي بلد. وعليه، تحرص الدول كافة على توفير بيئة مناسبة لتطوير المؤسسات المالية وعلى رأسها الجهاز المصرفي، كما تعمل الحكومات على تشجيع الادخار الذي يرفد القطاع المصرفي بالموارد المالية لتقوم بإدارتها بكفاءة وفعالية (مقداد وحلس، ٢٠٠٥). وعلى أهميتها، لا تخلو وظيفة الائتمان من المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي وتؤثر في مستوى ربحيته وأدائه. ويعود ذلك إلى أن بعض العملاء يعجزون عن تسديد الالتزامات المترتبة عليهم من فوائد وأقساط في موعد استحقاقها.

ويعتمد تأثير الائتمان الخاص في النمو الاقتصادي على نوع الائتمان، فالائتمان الاستهلاكي أو كما يدعى بالقروض الشخصية، يتم اقتراضها لغرض تلبية حاجات الأسرة من أثاث أو أجهزة كهربائية وسيارات وشقق سكنية وتعليم وعلاج أو غيرها (خياط، ٢٠٠٦)، حيث تعمل تلك التسهيلات الائتمانية على زيادة الاستهلاك في الفترة الحالية نتيجة لتزايد القوة الشرائية للمستهلك مؤقتا، وقد يؤدي ذلك إلى الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي في حالة استخدام التسهيلات الائتمانية لشراء سلع معمرة منتجة محلياً، ولكنها قد تؤدي إلى زيادة الاستيراد وتنشيطه في حال استخدامها لشراء سلع معمرة أجنبية الصنع، هذا بالإضافة إلى أن القوة الشرائية للمستهلك المقترض قد تتراجع لاحقا نتيجة لعبء خدمة الدين الناتج عن الارتفاع في معدلات الفائدة على القروض الاستهلاكية نظرا لانخفاض المرونة السعرية لهذه القروض في معظم الدول وفي فلسطين على وجه التحديد (خياط ، ٢٠٠٦). وعليه، قد يؤدي ذلك إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما التمويلات الاستثمارية، فتعمل على زيادة الاستثمار وتشغيل العمال ونمو في الإنتاج واستدامة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يخفف من مشكلتي البطالة والفقر ويسهم في تحسين مستوى المعيشة ويعزز الرضا والمكانة الاجتماعية لدى الأفراد. ومن جانب آخر، يُعد الائتمان المصرفي أداة حساسة، قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه. فقد يؤدي الائتمان المصرفي إلى كساد اقتصادي في حالة انكماشه (أي الائتمان المصرفي)، وقد يؤدي إلى ضغوط

ISSN: 2392-5272

تضخمية في حالة التوسع فيه، وتسبب تلك الحالتين آثاراً اقتصادية خطيرة قد يصعب احتواؤها أو السيطرة عليها (زايدة وأبو معمر، ٢٠٠٦).

وعند الحديث عن تأثير الائتمان المصرفي الاستهلاكي على الاقتصاد، فيمكن القول أن بعض الدول تتجه إلى تعزيزه بهدف تحفيز نشاطات اقتصادية مستهدفة أو تحريك النشاط الاقتصادي العام، ويحدث ذلك عندما يكون لدى تلك الدولة طاقة لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، مما يعني أن زيادة الاستهلاك في هذه الظروف سيؤدي إلى نمو اقتصادي حقيقي. ويستخدم الائتمان الاستهلاكي، كباقي التسهيلات الائتمانية، أموال المودعين، لذلك يجب المواءمة بين أوقات استحقاق الائتمانات وأوقات استحقاق الودائع، كما أن عملية التوسع في الائتمان يتطلب زيادة في الودائع المصرفية. ولا شك أن الزيادة المتتابعة في الائتمان تحتاج إلى المزيد من الحرص على تأمين النشاط المصرفي ضد مخاطر الائتمان، وهذا يتطلب من المصارف العمل على زيادة رؤوس أموالها واحتياطاتها الاختيارية والتي تمثل في الواقع خط الأمان الأول للمودعين، إضافة إلى أنها تشكل خط الدفاع الأول ضد مخاطر الائتمان (يوسف، ٢٠١٢).

أما بالنسبة لتأثير التسهيلات الائتمانية في مستوى الأسعار، فمن المنطق افتراض أن زيادة القروض سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وإذا استمرت هذه الزيادة في الطلب لفترة زمنية، فإن العرض يمكن أن يزيد أيضاً استجابة للزيادة في الطلب. هذا، وتشير النظريات الاقتصادية ذات العلاقة (Mcconnelh, Bure, Flynn, 2009)، إلى أنه عند زيادة الطلب والعرض معاً، فإن اتجاه الأثر في الأسعار، قد يسير في إحدى اتجاهات ثلاثة ، حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الائتمان لغايات الاستهلاك، فقد تبقى الأسعار ثابتة (عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب)، أو أنها قد تنخفض (عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة الطلب)، أو أنها قد تزداد (عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب).

وتقوم المصارف في الغالب باستخدام خمسة متغيرات رئيسة عند منح الائتمان وذلك لتقيم الوضع الائتماني للعميل، وهذه المتغيرات هي: **شخصية العميل، وقدرة العميل على الاستدانة، ورأس مال العميل، والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية العامة في البلد** (الزبيدي، ٢٠٠٢). إن شخصية العميل وسمعته ومصداقيته الائتمانية تعد ذات أهمية لمنح الائتمان من قبل الجهاز المصرفي، كما أن قدرة العميل على ضمان استمرارية الدخل لديه وزيادته تعزز من قدراته على الاستدانة، ويعد رأس مال العميل وحقوق الملكية لديه من العوامل الهامة للحكم على قدراته على سداد قروضه في حالة إفلاسه، كما تهتم المصارف بالضمانات المقدمة من العميل حيث يقوم المصرف بالاستحواذ عليها في حالة إخفاقه في السداد، ويهتم كذلك المصرف بتحليل الظروف الاقتصادية العامة في البلد كونها مؤشرا هاما لمنح الائتمان آو عدم منحه.

ثانياً: القطاع المصرفي الفلسطيني: واقع ومؤشرات رئيسة

بلا شك ، أن قانون سلطة النقد الفلسطينية وقانون المصارف وكذلك التعليمات والإرشادات التي تصدرها سلطة النقد قد ساهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. فقد عملت سلطة النقد على مطالبة المصارف العاملة في فلسطين بتوجيه تسهيلاتها الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية المحلية عن طريق تحديد سقف التوظيفات الخارجية بـ ٥٥% من قيمة الودائع، بعد أن كان السقف المسموح به للتوظيفات الخارجية حوالي ٦٥%. واستناداً إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية فإن الائتمانات الاستهلاكية ارتفعت بنسبة ٢٩١.٦% خلال الفترة بين الربع الأول من العام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من العام ٢٠١٢ وتعاظمت أكثر خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. إضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الائتمان الاستهلاكي في العام ٢٠٠٨ نحو ٣.٨% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بينما تضاعفت في عام ٢٠١١ لتصل إلى ٧.٦%. وهذا، في الواقع، يؤكد أن عبء التزام المقترضين لتسديد هذه القروض يزداد في اقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والداخلية، ويمكن أن تعزى الزيادة المالية في القروض إلى الزيادة في الطلب على المساكن والأثاث والأجهزة الكهربائية وغيرها والتي قد لا يستطيع الأفراد الحصول عليها دون اللجوء إلى الاقتراض من المصارف بسبب ضعف مداخيلهم ومدخراتهم.

وبخصوص ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد تراجعت كثيراً في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وتلاها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ والتي على أثرها أوقفت إسرائيل كافة التحويلات المالية المستحقة للسلطة الفلسطينية من ضرائب وجمارك، وترافق ذلك مع حصار مالي على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس. وبعد ذلك ساد حالة من الهدوء النسبي في الأراضي الفلسطينية ورافقها بعض الاستقرار الاقتصادي النسبي وزيادة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني والاقتصاد المحلي، حيث استطاعت المصارف الفلسطينية استقطاب مبالغ كبيرة من ودائع الجمهور الفلسطيني. تشير إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن حجم الودائع ارتفع من ٥,٨٤٦.٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٨

ISSN: 2392-5272

إلى ٧,٤٨٤.١ مليون في العام ٢٠١٢ ثم إلى ١١,١٩١.٢ مليون في العام ٢٠١٣ وإلى ١١,٤٥٠.٨ مليون في الربع الأول من العام ٢٠١٤ (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٣، ٢٠١٤).

وبخصوص المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد بذلت سلطة النقد الفلسطينية جهوداً كبيرة لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية المحلية مقابل خفض التوظيفات الخارجية، وذلك بهدف توجيه الجهاز المصرفي الفلسطيني لخدمة الاقتصاد المحلي بقطاعاته المختلفة، حيث حدّدت سلطة النقد سقفاً للتوظيفات الخارجية من إجمالي ودائع المصارف العاملة في فلسطين. وعلى اثر ذلك انخفض حجم التوظيفات الخارجية من ٦٥% في ٢٠٠٤، إلى ٣٦% في العام ٢٠١٢ وإلى ٣٨% في العام ٢٠١٣ ووصلت أخيراً إلى ٣٦.٨% في الربع الرابع من العام ٢٠١٤. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة التوظيفات المحلية من ٢٥% إلى ٥٦% ثم إلى ٥٤% ووصلت أخيراً إلى ٥٥.٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٤. (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤). وتجدر الإشارة إلى أن التوظيفات الخارجية للمصارف الفلسطينية تتكون من ثلاثة بنود رئيسة، هي: أرصدة المصارف في الخارج، واستثمارات في أدوات الاستثمار الخارجية، والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين (المراقب الاقتصادي، ماس، ٢٠١٤).

كما تعد المحفظة الائتمانية من أهم المؤشرات دلالة على كفاءة الإدارة المصرفية ومقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق أهدافه. فبالنظر إلى هيكل الائتمان المصرفي الفلسطيني نجده على النحو الآتي: ٢,٩١٤.١ مليون دولار للربع الأول من العام ٢٠١٣، ٢,٩٧٥ مليون دولار للربع الثاني، ٣,١١٨.٨ مليون دولار للربع الثالث، ٣,٢٠٧.٧ مليون دولار للربع الرابع من العام نفسه، و٣,٤٤٢.٥ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠١٤ مشكلة بذلك ٧٤% من اجمالي التسهيلات الائتمانية. أما الجاري مدين فقد بلغ حوالي ١,١٥١.٥ مليون دولار، ١,٢٧٠.٨ مليون دولار، ١,٢٧٢ مليون دولار، ١,٢٥٨.٢ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، وبلغ حوالي ١,٢١٨.٢ في الربع الأول من العام ٢٠١٤ مشكلة بذلك حوالي ٢٦% من اجمالي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، ٢٠١٤).

وإذا نظرنا إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في المصارف العاملة في فلسطين، نلاحظ أن النسبة بلغت ٥٠% في العام ٢٠١١، ٥٤% في العام ٢٠١٣، و٥٥.٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٤. وعلى الرغم من تحسن نسبة التسهيلات إلى الودائع في الأراضي الفلسطينية إلا أنها تعد منخفضة إذا ما قورنت بدول أخرى مثل الأردن حيث بلغت ٦٥%، وفي مصر ٨٥% ، وفي الدول الغربية ١٠٥% (swell, 2001)، (Bank Audi, 2012). ويمكن أن يعزى ذلك إلى الاستقرار السياسي في هذه الدول مقارنة بفلسطين والتي يُعد اقتصادها اقتصادا ناشئا وحجمه صغير ويعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إضافة إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. وقد يعود السبب كذلك إلى ضعف قدرة العميل الفلسطيني على تقديم ضمانات ملائمة والتي تعتمد في الغالب على نوع الائتمان الممنوح. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن معظم الأراضي الخاصة في المناطق الفلسطينية غير مسجلة تسجيلاً رسمياً ناهيك عن أن حوالي ٥٨% من الأراضي الفلسطينية - والتي تدعى أراضي(C) - واقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل المصارف لا تقبل هذه الأراضي كنوع من الضمان مما يعقّد من شروط التمويل (جرار، ٢٠١٤).

وبخصوص نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد شهدت في فلسطين زيادة ملحوظة حيث سجلت حوالي ٣٥% في العام ٢٠١٢ – ٢٠١١ ولكنها تبقى منخفضة إذا ما قورنت في دول أخرى ،حيث بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢٠% وهي الأعلى في العالم، وبلغت في الأردن حوالي ١٠٠% وفي لبنان ١٦٠% (world bank, 2012).

وذكرنا سابقاً أن القروض الاستهلاكية هي عملية اقتراض تتم من قبل الأفراد بهدف تمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والأثاث والمنازل والأجهزة الكهربائية والإلكترونية وغيرها والتي لا يستطيع الشخص الحصول عليها من دخله الخاص والذي غالباً ما يكون منخفض أو محدود. وتشير البيانات إلى أن حجم الائتمانات الاستهلاكية قد ازدادت بمعدلات ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠٠٨، حيث ازدادت من ٣١٨,٧٢٧.٨٩ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١,٢٤٨,١٨٢.٩٤ مليون في الربع الرابع من ٢٠١٢، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٢٩١.٦%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الزيادة في الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية لا يرافقها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الفلسطيني، حيث بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٤٨%.

ثالثاً: دور سلطة النقد الفلسطينية في تنظيم الائتمان المصرفي والرقابة عليه

بهدف التخفيف من مخاطر الائتمان وحماية مصالح المقترضين، عملت سلطة النقد الفلسطينية على سن قانون جديد للمصارف في العام ٢٠١٠، حيث حرص القانون على خلق بيئة مصرفية سليمة من خلال الأنظمة والتعليمات التي تنظم عمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى، وخاصة أنظمة المعلومات الائتمانية

ISSN: 2392-5272

التي تهدف إلى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة ومتوفرة لدى جميع المصارف العاملة في فلسطين. وتهدف هذه القاعدة إلى مساعدة مؤسسات التمويل من خلال الشبكة العنكبوتية لاختيار عملائها بدرجة عالية من الثقة والمصداقية، وبالتالي سيكون لها تأثير على إدارة محافظها الائتمانية، والحد من المخاطر المتعلقة بها ويعزز ذلك من متانة النظام المصرفي الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٠).

ويُعد **نظام المعلومات الائتمانية** بمثابة قاعدة بيانات للأشخاص المقترضين وكفلائهم، كما يتيح هذا النظام للمؤسسات المالية إمكانية الإطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالعملاء وكفلائهم قبل منحهم الائتمان، مما يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي . كما تلعب سلطة النقد الفلسطينية دوراً رقابياً على المصارف بهدف تقليل المخاطر، علماً بأن سلطة النقد لا تتدخل في قرارات منح الائتمان من قبل المصارف وأن المصرف هو صاحب القرار الوحيد بمنح الائتمان للعملاء. كما تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تنويع مصادر التمويل حيث لا يسمح للمصارف تركيز ائتماناتها في قطاع معين بنسبة تزيد عن ٢٠% من قيمة محفظة الائتمان التي تقدمها للمستفيدين. كما ينص قانون سلطة النقد على أن لا تقل قاعدة رأس المال للمصرف عن ٥٠ مليون دولار بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال (قاعدة رأس المال مقسومة على الأصول المرجحة بالمخاطر) بحيث لا تقل عن ١٢% (سلطة النقد الفلسطينية، تعليمات ٧/ ٢٠٠٩).وحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية فانه لا يجوز لأي مصرف منح ائتمان لأي جهة في حالة بلغ حجم التعرض لهذه الجهة ما نسبته ١٠% أو أكثر من قاعدة رأس مال المصرف دون الحصول على الموافقة الخطية من سلطة النقد. كما تلزم سلطة النقد المصارف المطالبة بضمانات إضافية وذلك بهدف التقليل من المخاطر على المصارف والعملاء على حد سواء. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية بين الحين والاخر بتطبيق اختبارات التحمل على الجهاز المصرفي الفلسطيني ، حيث أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن المصارف الفلسطينية تتمتع بمستوى معقول من الرسملة إذ يبلغ رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر حوالي ٢١.٧% قبل الصدمة. وفي جميع الحالات كانت نسبة رأس المال الأساسي بعد الصدمة أعلى من الحد الأعلى الإلزامي البالغ ٨% باستثناء سيناريو واحد وهو أن ٣٠% من قروض القطاع الخاص تصبح متعثرة مع سحب ٢٠% من إجمالي الودائع خلال شهر واحد.(سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي، ٢٠١٢).

رابعاً: الأخطار المترتبة على التمويل الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية

تواجه المصارف الفلسطينية مخاطر كثيرة عند التوسع بالتمويلات الاستهلاكية ، منها: هبوط أسعار صرف العملات، والتضخم والمخاطر الناجمة عن التعثر في سداد القروض. إن **هبوط أسعار صرف العملات** يُعد هاجساً كبيراً في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب العملة الفلسطينية وتداول ثلاث عملات رئيسة هي الدولار والدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي، حيث تخضع هذه العملات الثلاثة إلى تقلبات يومية حادة في أسعارها مما يؤثر على قيمة موجودات المصارف والتزاماتها وأدائها. وأما **التضخم**، فمن المتوقع أن يجعل معدل الزيادة في الأسعار الحقيقية أعلى من معدل الفائدة التي تتقاضاها المصارف على التسهيلات التي تقدمها لعملائها، مما يجعل الفائدة الحقيقية سالبة من حيث القيمة. وتتمثل **مخاطر التعثر** بعدم قدرة المقترض على سداد التزامه أو التأخر في السداد عند الاستحقاق. كما تتصف المحافظ الائتمانية بأنها من أكثر أصول المصارف عرضة للتذبذب في قيمتها بسبب عوامل داخلية تتعلق بالمصرف وعوامل خارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية العامة.ونظرا لقلة قاعدة رأس المال بالنسبة إلى أصول المصارف ، فان أي تذبذب في قيمة هذه الأصول سيؤثر على أداء المصارف ويزيد من العسر المالي لديها.

ويُعد التعثر في السداد من أكثر المخاطر التي تواجه قطاع المصارف في أي دولة. ولا شك أن للديون المتعثرة، أثاراً سلبية على المصارف حيث تعرقل قدرتها في مواكبة ما هو جديد في الأعمال المصرفية، وفي هذه الحالة ، تعمل المصارف على زيادة علاوة المخاطرة في حالة تمويل المستهلكين والى رفع مخصص الديون المعدومة لمواجهة مخاطر التأخير أو عدم السداد عند الاستحقاق لمواجهة هذه الأزمة (خياط ،٢٠٠٦). . كما تؤدي كثرة الديون المتعثرة إلى ظهور آثار اجتماعية ونفسية، كانخفاض الروح المعنوية لدى العاملين، وظهور بوادر القلق على مستقبلهم الوظيفي، وكذلك عدم قدرة المقترض على الاستدانة مرة أخرى، مما يحد من قدرته على تلبية حاجاته الاستهلاكية في المستقبل هذا بالإضافة إلى تعرضه للمساءلة القانونية (أبو النصر، ٢٠١٠).

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات قد انخفضت بشكل ملحوظ من حوالي ١٢% في العام ٢٠٠٧ إلى ٢.٨% في العام ٢٠١١، واستقرت على ٢.٩ في الربع الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ وكذلك الربع الأول من العام ٢٠١٤ وبقيمة ١٣٢.٨ مليون دولار. ويمكن تفسير انخفاض نسب التعثر في القروض إلى انتظام إسرائيل في تحويل الإيرادات الضريبية والجمركية الفلسطينية البالغة ١٢٠ مليون دولار شهرياً، واستمرار تدفق المنح والمساعدات الدولية الأمر الذي أدى إلى نمو كبير في القطاع الحكومي مما ترك أثراً على نمو الاقتصاد الوطني بوجه عام. هذا بالإضافة إلى أن شروط التمويل الصارمة والضمانات العالية التي تطلبها المصارف والتي قد تصل إلى ١٥٨/١٠٠ من قيمة الائتمان (world bank, 2010) أدى كل ذلك إلى تدني نسب التعثر في القروض الاستهلاكية. وتشير البيانات إلى أن حصة

ISSN: 2392-5272

الائتمان الاستهلاكي من مجمل الائتمانات المتعثرة لم تتجاوز ١٥% خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠٠٨، ويدل ذلك على جدية وكفاءة السياسات الائتمانية التي تتبعها سلطة النقد والمصارف العاملة في فلسطين. وعلى الرغم من تدني نسبة التعثر في سداد القروض في فلسطين، إلا أنها ما زالت أعلى منها في الدول الأخرى، حيث بلغت في أمريكيا ٤%، واليونان ١٢% وفي إسرائيل ١٢%، وفي الأردن ٨%، ولبنان ١٣%، ومصر ١١% (world bank, 2012).

كما يعاني الجهاز المصرفي الفلسطيني من ضعف القضاء الفلسطيني وتأخره في حل النزاعات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بالديون المتعثرة، كما أن عدم وجود محاكم متخصصة في المجالات المصرفية يقلل من مقدرة المصارف على ملاحقة المقترض المتعثر وإلزامه بدفع مستحقاته المالية. وتجدر الإشارة إلى أن مرافعات القضايا المصرفية تتم أمام المحاكم المدنية الفلسطينية والتي لا تأخذ بالاعتبار مدى حساسية هذه القضايا وأهميتها بالنسبة للمصارف والتي تتطلب درجة عالية من الإسراع في معالجتها، حيث تتناقص القيمة الحقيقية للنقود مع الزمن نتيجة لضغوط التضخم التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية (عبد الكريم، ٢٠٠٦).

قياس أثر الائتمان الاستهلاكي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

أولاً: أثر القروض الاستهلاكية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لقياس العلاقة بين الائتمانات الاستهلاكية والناتج المحلي الإجمالي، ثم الاستئناس بنتائج دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية الشهير (ماس) في العام ٢٠١٣ استنادا إلى بيانات الائتمان الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠٠٨، واستخدمت الدراسة نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة. وبما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بعوامل أخرى، قد تكون أكثر أهمية من حجم القروض الاستهلاكية، فقد تم إضافة هذه العوامل إلى النموذج القياسي المفسر للعلاقة المحتملة بين هذين المتغيرين. وتشير دالة الإنتاج وفق الدراسة ، أن أهم عاملين يؤثران في نمو الناتج المحلي الإجمالي هما حجم الاستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي) وعدد العاملين في الاقتصاد. ووفق نتائج الدراسة بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٧٤والتي تعني أن ٧٤% من التغيرات في نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة، وهي: حجم القروض الاستهلاكية، والقيمة الحقيقية للاستثمارات، وعدد العاملين في الاقتصاد. وبما أن القيمة الفائية المحسوبة (f-calculated)- والتي تستخدم لقياس جودة النموذج ككل – بلغت ٩.١٧ وهي قيمة عالية مما يؤكد أن النموذج يتمتع بمعنوية عالية وذات دلالة إحصائية ويمكن استخدامه لقياس العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات المستقلة الأخرى وهي: حجم الاستثمارات، وعدد العاملين، والقروض الاستهلاكية.

وعند البحث في طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة، أشارت نتائج التقدير أن كل من القيمة الحقيقية للاستثمار وعدد العاملين تحمل الإشارة الموجبة، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الاستثمار وعدد العاملين في الاقتصاد كلما زاد النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

وأما علاقة حجم القروض بالمتغير التابع، فقد كانت عكسية (سالبة)، مما يدل على أن للائتمان الاستهلاكي أثراً سلباً في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي. فقد أظهرت النتائج أنه من المتوقع أن ينخفض النمو في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تصل إلى ٠.٠١ مع زيادة الائتمان الاستهلاكي بمقدار مليون دولار. وهذا يتطابق مع الإطار النظري الذي ينص على أن للائتمان الاستهلاكي أثراً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي عندما يعتمد المجتمع قيد الدراسة على الاستيراد بصورة كبيرة كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية.

ولا شك، أن الائتمان الاستهلاكي المستخدم في شراء السلع الاستهلاكية ستعمل على توليد دخل إضافي للشركات التي تتعامل بالسلع الاستهلاكية (الأثاث والسيارات والأجهزة الكهربائية ومواد البناء وغيرها) وكذلك للعاملين في هذه الشركات، ولكن الدخل المتدفق إلى خارج البلاد نتيجة لارتفاع قيمة المستوردات من الخارج والتي يكون تأثيرها مباشراً وسريعاً على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ذلك الدخل الذي تم توليده داخل البلد والذي يكون تأثيره محدوداً وبطيئاً على الناتج المحلي. وبالتالي، فإن الأثر النهائي لهذه الائتمانات سيكون سلبياً على الدخل.

ثانياً: أثر الائتمان الاستهلاكي على مؤشر أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية

نظرياً، إن أثر التمويل الاستهلاكي على مؤشر الأسعار يسير في إحدى اتجاهات ثلاثة ، حسب مقدار الزيادة في كل من العرض والطلب على السلع والخدمات نتيجة لزيادة الاقتراض لغايات الاستهلاك. فقد تبقى الأسعار ثابتة (عندما تكون الزيادة في العرض مساوية للزيادة في الطلب)، أو أنها قد تنخفض (عندما تكون الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب)، أو أنها قد تزداد (عندما تكون الزيادة في العرض أقل من الزيادة في الطلب وفي حالة وجود تشغيل كامل للموارد). (Mcconnelh,brue,Flynn,2009). ولقياس العلاقة بين التمويل الاستهلاكي والرقم القياسي الحقيقي لأسعار المستهلك، تم الاستئناس بذات الدراسة التي أعدها معهد

ISSN: 2392-5272

أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في العام ٢٠١٣ للفترة ذاتها. فقد قامت الدراسة ببناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرين، وحيث أن الرقم القياسي للأسعار يتأثر بمتغيرات أخرى عدا عن القروض الاستهلاكية، فقد تم إضافة هذه العوامل إلى النموذج القياسي المقترح. ونظرياً فإن أهم عاملين يؤثران في الرقم القياسي للأسعار بالإضافة إلى القروض الاستهلاكية هما: الدخل كمؤشر للطلب على مستوى الاقتصاد الكلي، والعامل الآخر هو معدل البطالة حيث يمكن أن يتأثر الرقم القياسي للأسعار بمعدلات البطالة أو يؤثر فيها وذلك استناداً إلى نظرية فليبس الشهيرة.

أشارت نتائج دراسة (ماس) إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي ٠.٩٦، وتعني أن ٩٦% من التغييرات في قيمة الرقم القياسي للأسعار يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في حجم القروض الاستهلاكية، وحجم الدخل المحلي الحقيقي، ومعدلات البطالة. كما أكدت النتائج أن القيمة الفائية المحسوبة ١١٣.٩ كانت عالية مما يؤكد أن جودة الموديل تعد عالية لقياس العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة. أكدت نتائج الدراسة إلى أن إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت موجبة، مما يعني أن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لمستوى الطلب والرقم القياسي للأسعار في الأراضي الفلسطينية. وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات، حيث أنه من المتوقع أن يزداد الرقم القياسي للأسعار عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين.

كما أشارت نتائج الدراسة ذاتها إلى أن علاقة معدل البطالة مع الرقم القياسي للأسعار هي علاقة طردية موجبة، وهذا يتفق مع واقع الحال في الأراضي الفلسطينية التي تعاني من مشكلتي التضخم والبطالة في الوقت نفسه، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح الركود التضخمي.

ثالثاً: أثر القروض الاستهلاكية في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية

بينت البيانات أن أعلى معدل للبطالة عانت منه الأراضي الفلسطينية وصل إلى ٢٨% في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وأثرها في تقليص حجم المساعدات المقدمة من الدول المانحة وتدني الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية، وأن أدنى معدل للبطالة تم تسجيله بواقع ١٨.٧% في الربع الثاني من العام ٢٠١١ ومرد ذلك هو نمو القطاع العام الناتج عن المنح والمساعدات المقدمة للفلسطينيين وكذلك بسبب تخفيف القيود الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وازدياد وتصاريح العمل إلى إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). كما تشير نتائج دراسة (ماس) ذاتها إلى أن معامل الارتباط الجزئي بين حجم التمويل الاستهلاكي الحقيقي ومعدلات البطالة بلغ (-٠.٤٨)، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الاستهلاكي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، أي أن أثر التمويل الاستهلاكي على معدلات البطالة يُعد محايداً، وهذا يتفق مع الإطار النظري الذي يؤكد أن أثر القروض الاستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة من المرجح أن يكون محايداً وخاصة في الدول التي تعتمد على استهلاك السلع المستوردة كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: أثر القروض الاستهلاكية في معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية

أظهرت نتائج دراسة معهد (ماس) أن قيمة معامل الارتباط الجزئي بين حجم التمويل الاستهلاكي ومعدلات الفقر قد بلغت ٠.١٩، وأن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمستوى دلالة إحصائية، مما يؤكد أنه لا يوجد علاقة بين حجم التمويل الاستهلاكي ومعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية. وهذه النتيجة لا تتطابق مع النتيجة التي توصل لها (Beck, demirgue-kunt, 2004) حول دور القروض المصرفية في عملية التنمية المالية وبالتالي التقليل من معدلات الفقر بالاعتماد على بيانات من ٥٢ دولة.

خامساً: أثر القروض الاستهلاكية في معدلات الزواج في الأراضي الفلسطينية

أظهرت نتائج دراسة معهد (ماس) أن إشارة معامل الارتباط الجزئي بين حجم التمويل الاستهلاكي وعدد حالات الزواج في الأراضي الفلسطينية كانت سالبة، حيث أن قيمته المقدرة تساوي -٠.٢٣ وأن قيمة هذا المعامل لا تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، وعلى ضوء ذلك يمكن الاستنتاج أنه لا يوجد علاقة بين حجم القروض الاستهلاكية وعدد حالات الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات، فيما يأتي أهمها

١. ارتفعت التمويلات الاستهلاكية بنسبة ٢٩١.٦% خلال الفترة بين الربع الأول من العام ٢٠٠٨ إلى الربع الرابع من العام ٢٠١٢ وتعاظمت أكثر خلال العامين ٢٠١٣، ٢٠١٤.
٢. إن حجم الودائع في المصارف الفلسطينية ارتفع من ٥,٨٤٦.٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ٧,٤٨٤.١ مليون في العام ٢٠١٢ ثم إلى ١١,١٩١.٢ مليون في العام ٢٠١٣ وإلى حوالي ١١,٤٥٠.٨ مليون في الربع الأول من العام ٢٠١٤.

ISSN: 2392-5272

٣. حدّدت سلطة النقد الفلسطينية نسبة التوظيفات الخارجية بـ ٥٥% من إجمالي ودائع المصارف. وتشير البيانات إلى أن حجم التوظيفات الخارجية قد انخفضت من ٦٥% في العام ٢٠٠٤ إلى ٣٦% في العام ٢٠١٢ وإلى ٣٨% في العام ٢٠١٣ وأخيراً وصلت إلى ٣٦.٨% في الربع الرابع في العام ٢٠١٤؛ وخلال الفترة ذاتها ارتفعت نسبة التوظيفات المحلية من ٢٥% إلى ٥٦% ثم إلى ٥٤% خلال الفترة نفسها ووصلت أخيراً على ٥٥.٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٤.

٤. يتكون هيكل الائتمان في الأراضي الفلسطينية من الآتية: ٢,٩١٤.١ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠١٣، ٢,٩٧٥ مليون للربع الثاني، ٣,١١٨.٨ مليون للربع الثالث، ٣,٢٠٧.٧ مليون للربع الرابع من العام ذاته، و٣,٤٤٢.٥ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠١٤ مشكلة بذلك ٧٤% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي الفلسطيني. أما الجاري مدين، فقد بلغ ١,١٥١.٥ مليون دولار في الربع الأول، و١١,٢٧٠.٨ في الربع الثاني، ١١,٢٧٢ مليون في الربع الثالث، ١,٢٥٨.٢ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠١٣، وبلغ حوالي ١,٢١٨.٢ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠١٤، مشكلة بذلك ٢٦% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وأما التمويل ألتأجيري، فقد كان الأقل، حيث بلغ ١١.٥ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠١٣، ١٢.٤ مليون في الربع الثاني، ١٣.٢ مليون في الربع الثالث، ١٤ مليون في الربع الرابع، ١٤.٨ مليون في الربع الأول من العام ٢٠١٤.

٥. وبخصوص نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد بلغت ٥٠% في العام ٢٠١١، ٥٤% في العام ٢٠١٣، و٥٥.٣% في الربع الرابع من العام ٢٠١٤. وعلى الرغم من تحسنها إلا أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع تعد أقل من دول الجوار.

٦. بلغت نسبة إجمالي التمويلات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٣٥%، ورغم تحسنها إلا أنها تبقى أقل من دول أخرى كالأردن ومصر ولبنان وإسرائيل وغيرها.

٧. ازداد حجم الائتمان الاستهلاكي بمعدلات ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠٠٨، حيث ازدادت من ٣١٨,٧٢٧.٨٩ مليون دولار في الربع الأول من العام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١,٢٤٨,١٨٢.٩٤ مليون دولار في الربع الرابع من العام ٢٠١٣ أي بزيادة تصل إلى ٢٩١.٦%.

٨. بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض في المصارف الفلسطينية لسنة ٢٠١٤ كما يأتي: ٩.٤% على الدينار الأردني، ٦% على الدولار، ١١.٤% على الشيكل. ويعود ارتفاع نسبة الفائدة على التسهيلات بالشيكل إلى أن معظم الودائع بالشيكل تكون قصيرة الأمد، ولذلك لا تفضل المصارف إعطاءها كقروض طويلة الأجل. ولغايات المقارنة، لا بدّ من الإشارة إلى أن الفوائد على الودائع بالعملات الثلاث خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤ كانت على النحو الآتي: ٢.١% للدينار الأردني، ٠.٨ للدولار، ١.٤% للشيكل الإسرائيلي.

٩. تناقضت نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من ٣.٢% في الربع الأول من العام ٢٠١٣ إلى ٣.١% في الربع الثاني واستقرت على ٢.٩% من الربع الثالث والرابع من العام ٢٠١٣ والربع الأول من العام ٢٠١٤.

١٠. أظهرت النتائج أن مخاطر التوسع في الائتمان الاستهلاكي تعد أقل من المخاطر التي تواجهها المصارف في أنواع الائتمانات المصرفية الأخرى وخاصة الائتمانات الاستثمارية. تشير البيانات إلى أن حصة التمويل الاستهلاكي لا تتجاوز ١٥% من مجمل التسهيلات الائتمانية المتعثرة، بينما يعود الباقي إلى التعثر في التمويلات الاستثمارية.

١١. هناك أثر سلبي للائتمان الاستهلاكي التي تقدمه المصارف الفلسطينية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

١٢. لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الائتمان الاستهلاكي الحقيقي المقدم من المصارف الفلسطينية والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدلات الفقر، وعدد حالات الزواج في الأراضي الفلسطينية.

١٣. يواجه الجهاز المصرفي الفلسطيني العديد من المخاطر الناجمة عن مشاكل عدة، أهمها: عدم الاستقرار السياسي، وعدم الانتظام في دفع الرواتب في القطاع العام، وضعف فعالية القضاء الفلسطيني في البث بقضايا تنفيذ تعاقدات القروض، والتقلب في أسعار العملات بالإضافة إلى ضغوطات التضخم الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية.

١٤. يتوفر لدى سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المصرفي الفلسطيني نظام معلومات يوفر قاعدة بيانات كاملة عن العملاء وسجلهم الائتماني، الأمر الذي يساعد المصارف التحقق من المصداقية الائتمانية للعملاء وبالتالي تقليل المخاطر على المصارف والعملاء على حد سواء.

ISSN: 2392-5272

١٥. تعمل سلطة النقد الفلسطينية على تنويع مصادر التمويل، حيث لا يسمح للمصارف تركيز تمويلاتها في قطاع معين بنسبة تزيد عن ٢٠% من قيمة محفظة التمويل التي تقدمه: كما تنص تعليمات سلطة النقد الفلسطينية على أن لا تقل قاعدة رأس المال للمصرف عن ٥٠ مليون دولار بالإضافة إلى الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بحوالي ١٢%.
١٦. تقوم المصارف بتطبيق سياسة تحوط مفادها أن مجموع الالتزامات الشهرية المترتبة على المقترض يجب أن لا تتجاوز ٥٠% من قيمة دخله الشهري. كما تعطي المصارف العميل فرصة لاسترداد وضعه المالي أو مساعدة العميل في جدولة ديونه بما يناسب كلا الطرفين، المصرف والعميل.
١٧. تطالب المصارف ضمانات مرتفعة جداً قد تصل إلى ١٥٨/١٠٠ من قيمة القرض في أحيانٍ كثيرة وذلك بسبب الأخطار العالية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية.
١٨. حرصت سلطة النقد على إيجاد حلول فعالة لمشكلة انقطاع رواتب موظفي القطاع العام أو تأخرها عن طريق إصدار تعليمات تتعلق بنسب الاقتطاع من قيمة القسط المستحق على الموظفين الذين تم تحويل جزء من رواتبهم.
١٩. أكدت نتائج اختبارات التحمل التي تجريها سلطة النقد الفلسطينية أن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسملة يقيه من الصدمات، باستثناء سيناريو واحد وهو تعثر ٣٠% من قروض القطاع الخاص مع سحب ٢٠% من مجموع الودائع خلال شهر واحد.

ثانياً: التوصيات

بناء على الاستنتاجات أنفة الذكر، توصي الورقة البحثية الأتي

١. بما أن الجزء الأعظم من الائتمانات الاستهلاكية التي تمنحها المصارف الفلسطينية موجه لشراء سلع استهلاكية مستوردة في معظمها وأن حصة المنتج المحلي في هذه المشتريات منخفضة للغاية، مما أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الفلسطيني ، هناك ضرورة للاستثمار في السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محلياً حيث أن القروض الاستهلاكية يمكن أن تكون حافزاً لإنتاجها مما ينعكس إيجاباً على نمو الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يتطلب من منتجي السلع الاهتمام بجودة منتجاتهم وضبط التكاليف قدر الإمكان مما يحفز الطلب عليها.
٢. بهدف التخفيف من التعثر في سداد الائتمانات الاستهلاكية والتخفيف من المخاطر، هناك ضرورة أن يكون لدى المقترضين وعي تام بشروط التمويل والعقود المبرمة معهم وآليات احتساب الفوائد على القروض وغيرها. كما أن هناك ضرورة أن يقدم المقترضين ضمانات حقيقية وممكنة حتى يتمكنوا من السداد عند الاستحقاق.
٣. بهدف معالجة الديون المتعثرة، هناك ضرورة لإنشاء صندوق لهذا الغرض على أن يتم تمويل هذا الصندوق من خلال اقتطاعات من أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، كما يجب العمل على استكمال إنشاء مؤسسة ضمان الودائع بهدف تعزيز ثقة العملاء في المصارف المحلية. كما يمكن الاستفادة من البرامج المتوفرة لضمان القروض من المخاطر السياسية مثل برنامج البنك الدولي ميجا، ومنحة الحكومة الفرنسية.
٤. على المصارف أن تتأكد من الضمانات التي يقدمها العملاء لقاء قروضهم وخاصة قروض السيارات التي تتناقص قيمتها بسرعة فائقة.
٥. ضرورة إنشاء محاكم متخصصة في القضايا المصرفية وذلك لحل النزاعات الناتجة عن التمويل المصرفي ولزيادة ثقة المصارف وتحفيزها لتقديم المزيد من التمويلات المحفزة للاقتصاد. وإن تعذر ذلك، يمكن تأهيل العاملين في الجهاز القضائي وتدريبهم على القضايا المصرفية ومعاملاتها.
٦. يمكن العمل على إنشاء بنك متخصص لإقراض الموظفين على غرار بنك أوتسار هجبال في إسرائيل، كي يقوم هذا البنك بتقديم القروض إلى الموظفين بفوائد وعمولات معقولة وبشروط سداد مريحة ومناسبة لمداخيلهم.

ISSN: 2392-5272

قائمة المراجـع

أولاً: المراجع العربية

١. الحياة الجديد، العدد ٦٣٩٢، ٢٠ آب، ٢٠١٣.
٢. المراقب الاقتصادي (٢٠١٤)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادي – ماس، رام الله، فلسطين.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠١٤)، مسح القوى العاملة، ٢٠١٢ – ٢٠١٤، رام الله، فلسطين.
٤. الزبيدي، ح، (٢٠٠٢)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
٥. أبو النصر، م. (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي: دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والأوروبية"، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
٦. جرار، ذ (٢٠١٤) "العوامل الطاردة والجاذبة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية في ضوء المعايير الدولة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لكلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الزرقاء الأردنية، ٤-٢٠١٤/١٢/٣.
٧. خياط غزالي، م (٢٠٠٦)، "دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدّة: دراسة اقتصادية قياسية". مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م. ٢٠، ع أ.
٨. رجيلة، م، وسروجي، ف (٢٠١٣)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
٩. زايدة، د. أبو معمر، ف، (٢٠٠٦)، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
١٠. سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠١٣، ٢٠١٤)، دائرة الرقابة والتفتيش، بيانات غير منشورة.
١١. سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠١٠)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
١٢. سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠٠٩)، تعليمات رقم ٧/ ٢٠٠٩ إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، ٦ كانون أول.
١٣. عبد الكريم، ن (٢٠٠٦)، "المخاطر المصرفية في مناطق السلطة الفلسطينية: ما طبيعته؟ وما تأثيره؟ وما أفضل السبل والسياسات لإدارتها". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس.
١٤. مقداد، م. حلس، س، (٢٠٠٥)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر.
١٥. يوسف، ف. (٢٠١٢)، الشرق الأوسط (صحيفة يومية)، العدد ١٢١٥٩، ١٣ آذار.

ISSN: 2392-5272

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bank Audi, Audi saradar Group (2012). "Challenging the Twin deficits in a "Wait and See" Mode Economy", Jordan Economic Report.
2. Beck T.Demirguc – kunt A. and Levine R (2004), "Finance, Inequality and poverty: Gross – Country Evidence", World Bank policy Research Working paper, No. 3338.
3. McConnell c., Brueli. Flynns., (2009), Economics: Principles problems and Policies, Eighteenth Edition. McGraw – Hill. Irwin, Demigrue.
4. Swell, David (2001), "Governance and the Business Environment in West Bank And GAZA". Working paper. NO 23.WB.Washington.DC.
5. World Bank (2012), "Bank Non-Performing Loans to total Gross Loans", http://data.worldbank.org/Indicator/FB.AST.NPER.ZS.
6. World Bank/ PCBS WB4 (2010). "Enterprise Survey".